استخدام الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاماة وفي المهن القانونية

المقدمة:

يشهد القطاع القانوني تحولاً رقمياً متسارعاً مع دخول الذكاء الاصطناعي في مجالات متعدّدة من الممارسة القانونيّة. هذا التطوّر لم يعد مقتصراً على الدعم الفنيّ، بل شمل وظائف أساسية كالبحث القانوني، تحليل السوابق، التنبؤ بالأحكام، صياغة العقود... يطرح هذا التحوّل فرصاً ضخمة مع تحدّيات جديدة تتعلّق بالأخلاقيات والمساءلة والخصوصيّة، للمحامين وأصحاب المهن القانونية.

أولاً: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاماة وفي المهنة القانونيّة:

١-البحث القانونيّ الذكيّ:

إن تطبيقات الذكاء الاصطناعي المتعدّدة، تتيح البحث القانونيّ الذكيّ.

يمكن لهذه الأدوات عرض مقتطفات من الأحكام ذات الصلة، تصنيف النتائج بحسب الصلة، وربطها بمقالات فقهية وقوانين سارية. هذه الأنظمة تخفّف من عبء السّاعات الطّويلة التي كان يقضيها المحامي والقانونيّ في التّنقيب داخل المجلّدات.

٢- تحليل السّوابق القضائيّة:

إن إستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي يساعد على فهم الأنماط في الأحكام القضائيّة (مثل توجّهات قاضٍ معيّن أو مدى التزام محكمة بنهج قانوني)مما يساعد المحامين على التنبؤ بكيفيّة تعامل المحكمة مع قضايا مشابهة.

٣-صياغة العقود والتدقيق القانونيّ:

إن الذكاء الاصطناعي يستطيع قراءة العقود ومقارنتها مع النماذج المعتمدة، وتحديد البنود غير النمطية أو ذات المخاطر العالية. تتيح هذه الأدوات للمحامين تعديل العقود آلياً. وتخصيص بنودها وأقلمتها حسب نوع الصفقة والجهة المقابلة، مما يوفّر وقتاً هائلاً في العمليات التعاقديّة ويقلّل المخاطر والثغرات.

٤-التنبؤ بنتائج القضايا والنزاعات:

يستطيع الذكاء الاصطناعي تحليل ملايين القضايا المعروضة على المحاكم بوقت قصير واستخلاص توجّه المحاكم بشأن مسألة ما. يستفيد المحامون من هذه التنبؤات في اتخاذ قرارات استراتيجيّة بشأن التّسوية أو الاستمرار في التقاضي كما في تحديد الخطوات التي يجب اتباعها...

٥-دعم الاستشارات القانونيّة عبر المساعدين الافتراضيين:

إن الذكاء الاصطناعي يقدم مساعداً قانونياً رقمياً كما يمكّنه الرّد على أسئلة قانونيّة Do Not Reply، كما يمكّنه ملء النماذج، وحتى كتابة اعتراضات (Do Not Pay). هذه التّكنولوجيا تفتح آفاقاً لتوفير العدالة للأفراد الذين لا يستطيعون تحمل تكلفة المحاماة التقليديّة، دون أن تحلّ مكان المحامين في القضايا المعقدة.

ثانياً: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في بعض المهن القانونيّة الأخرى:

١-كتّاب العدل:

تستخدم الأنظمة الذكيّة نظام OCR(optical character recognition) للتحقق من الهويّة بالتّعرّف على الوجه عبر "تقنيات التّعرّف البصري " التوقيعات الإلكترونية، يساهم ذلك في الحدّ من التزوير، وتسهيل تسجيل العقود العقارية والزواج والوصايا إلكترونياً.

٢-المستشارون القانونيون في الشركات:

تعتمد إدارات الشؤون القانونيّة على أنظمة ذكاء اصطناعي لرصد العقود المنتهية، التّحقّق من موجبات التزام الشركاء بتحليل المخاطر القانونية في العقود التجاريّة قبل توقيعها.

ثالثاً: الفوائد الإستراتيجيّة:

إن استخدامات الذكاء الاصطناعي في المهنة المحاماه والمهن القانونية فوائد عديدة منها:

- كفاءة أكثر ووقت أقل: يمكن للذكاء الاصطناعي تقليص الزمن اللازم لمعالجة قضية من أشهر إلى أيام.
- تحسين دقة العمل القانوني: عبر تحليل كميات ضخمة من البيانات وتقليل الأخطاء اليدوية.
- خفض التكاليف: تقليل عدد الساعات القابلة للفوترة.
- توسيع نطاق الوصول للعدالة: خصوصاً في القضايا البسيطة أو للأشخاص ذوي الدخل المحدود.

رابعاً: التّحدّيات والمخاطر:

أن استخدام الذّكاء الاصطناعي في البحث القانوني، له محاذير كثيرة:

- التحيّز في الخوارزميات: في حال كانت بيانات التدريب تحتوي على انحيازات أو معلومات مغلوطة أو غير دقيقة، قد تنتج الأنظمة قرارات غير عادلة أو تنبؤ خاطئ.

- الخصوصيّة: البيانات القانونية حسّاسة للغاية، من المهم الحفاظ على سرّيّتها.
- المساءلة: من يتحمّل المسؤولية في حال أعطى النظام توصية خاطئة؟
- الضبط الأخلاقي: الحاجة إلى قوانين واضحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي.

خاتمة:

يمثّل الذّكاء الاصطناعي مرحلة جديدة في تطوّر المهن القانونيّة، تجمع بين الخبرة الإنسانيّة وبين الدّقة الرقميّة. لكن نجاح هذا الاستخدام يعتمد على وعي المحامين والقانونيين وكذلك المشرّعين بمزايا التكنولوجيا ومخاطرها، ووضع الأطر القانونيّة والأخلاقيّة التّي تنظّم وتضمن استخدامها بما يخدم العدالة.

إن تطبيقات الذّكاء الاصطناعي في مجال المهن القانونيّة هي عامل مهم ومساعد لعمل المحامي وذوي المهن القانونيّة، في تحسين الكفاءة والدّقة القانونيّة، إلاّ أنها لا تستطيع أن تحلّ مكان المحامي. إذ يبقى العامل الإنسانيّ هو العامل المحرّك لهذه التطبيقات، يأخذ منها ما يلائمه ويقدّر جدواها وقيمتها ويقوم بأنسنتها.

بيروت ٢٠٢٥/١٢/١١